التمويل التشاركي
واستقلالية المؤسسات الصحفية

the regional center
for Rights & liberties
المركز الإقليمي للحقوق و الحريات

التمويل التشاركي

واستقلالية المؤسسات الصحفية

إعداد:

شيماء حمدي

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بالمركز الإقليمي للحقوق والحريات

الناشر:

المركز الإقليمي للحقوق و الحريات

www.rc-rl.org

the regional center for Rights & liberties

المركز الإقليمي للحقوق و الحريات

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

المحتويات

أولا: الملخص التنفيذي ٥

ثانيا: مقدمة.....٧

ثالثا: الأزمات المالية التي تواجه الصحافة في مصر.....٨

١. الأزمة المالية في الصحافة الورقية

٢. الأزمات المالية في الصحافة الإلكترونية

رابعا: أزمة التمويل في المؤسسات الصحفية

الورقية والإلكترونية ١٠

أ. أزمة تمويل الصحف الورقية القومية

ب. أزمة تمويل الصحف الورقية الخاصة

ج. الصحافة الإلكترونية

خامسا: عن التمويل التشاركي وأنواعه.....١٢

- أنواع التمويل التشاركي

أ. التمويل التشاركي القائم على التبرع

ب. التمويل التشاركي القائم على المكافأة

ج. التمويل التشاركي لحقوق الملكية

سادسا: مميزات ومعوقات تطبيق التمويل التشاركي.....١٤

١. مميزات التمويل التشاركي في المؤسسات الصحفية

أ. الاستقلالية التحريرية

ب. المهنية والمحاسبة

٢. معوقات تطبيق التمويل التشاركي في المؤسسات الصحفية

أ. الإطار القانوني لتطبيق التمويل التشاركي (جوانب الإتاحة والقصور)

ب. معوقات مالية

ج. معوقات إدارية «شرط الإخطار الكتابي»

سابعا: إطلالة على بعض التجارب الدولية في التمويل الجماعي للمؤسسات الصحفية ١٨

ثامنا: الخاتمة والتوصيات..... ١٩

أ. نظيم تشريعي للتمويل التشاركي

ب. إعادة النظر في القيمة المالية المقررة لتسجيل الصحف

ج. إعادة النظر في شروط الإخطار الكتابي

د. توصيات بإعادة النظر في قرارات الحجب

أولا : الملخص التنفيذي

تمر الصحافة في مصر بأزمات عديدة سواء على مستوى الصحافة الورقية أو الالكترونية. تأتي في مقدمة تلك الأزمات الأزمة المالية التي تعاني منها الصحافة المصرية القومية الورقية بسبب ما تكبدته من خسائر مالية هائلة خلال السنوات الماضية بسبب زيادة نفقاتها وقلة إيراداتها.

بالإضافة إلى انصراف القراء عن الصحافة الورقية بسبب افتقادها لمواكبة العصر وتقديم محتوى صحفي جاذب للقراء، الأمر نفسه الذي تعاني منه الصحافة الورقية الخاصة التي لجأ بعضها لتقليل الأعداد المطبوعة أو توقف الإصدار بسبب الخسائر التي تكبدتها. لحقت الأزمة المالية أيضا بالصحافة الإلكترونية، وذلك بسبب استمرار الحكومة المصرية في نهج حجب المواقع الصحفية. بالإضافة إلى بعض القوانين التعسفية التي أصدرت خلال السنوات القليلة الماضية وأصبحت عائق أمام مؤسسي المواقع الصحفية[١].

وعلى أثر الأزمة المالية للصحف والمواقع الإخبارية، فقد تم فصل العشرات من الصحفيين من مؤسسات صحفية مختلفة، بالإضافة إلى تخفيض الرواتب. كما لجأ بعض مؤسسي المواقع الصحفية إلى غلقها بسبب طول فترة الحجب[٢].

ونتطرق في هذه الورقة إلى الأزمة المالية الطاحنة التي يتعرض لها المؤسسات الصحفية المختلفة. وتسلط الضوء على أبرز الأسباب والنتائج التي وصلت إليها الصحف المصرية بسبب تلك الأزمة.

كما تناقش الورقة نظام التمويل التشاركي الذي لجأت إليه بعض المؤسسات الصحفية في بعض الدول كآلية للخروج من الأزمة المالية. ونطرح خلال الورقة أهم ما يميز هذا النمط من التمويل مثل استقلالية المؤسسات الصحفية وتقديم صحافة حرة تحترم الرأي العام. كما تناقش الورقة أيضا أهم معوقات تطبيق هذا التمويل في مصر.

كذلك تطرح الورقة بعض التجارب الدولية لمؤسسات صحفية لجأت لهذا النمط من التمويل، واستطاعت من خلاله تفادي الأزمة المالية التي تعرضت لها وكادت أن تعصف بها.

وتخرج الورقة في النهاية بمجموعة من التوصيات يمكن في حال تطبيقها إنقاذ المؤسسات الصحفية المصرية من الأزمة المالية التي تمر بها، والمساهمة في الوصول إلى صحافة حرة مهنية تسمح بوجود التعدد وتقدم مواد صحفية جاذبة بدلا من صحافة الصوت الواحد التي سيطرت على المشهد الصحفي.

---

1 البيئة التنظيمية للإعلام المصري تحت مظلة قانون ١٨٠ لعام ٢٠١٨

2 بعد 10 أشهر من الحجب.. موقع "البديل" يُعلن التوقّف

وتقدم هذه الورقة للقارئ النقاط التالية:

- تحليل للأزمة المالية التي تواجه الصحف المصرية القومية والخاصة.

- تحليل لأزمة التمويل التي تواجه الصحف المصرية.

- مفهوم التمويل التشاركي وأنواعه.

- مميزات ومعوقات تطبيق التمويل التشاركي.

- تجارب دولية لجأت لهذا النمط من التمويل.

- الخروج بتوصيات وسياسات للعبور بالصحافة المصرية من الأزمة المالية.

٪١

ثانيا: مقدمة

تواجه الصحافة المصرية سواء الورقية أو الإلكترونية أزمة مالية تكاد تكون طاحنة. وازداد الأمر سوءًا في حالة الصحافة الورقية خلال السنوات الماضية، حيث أصبحت الصحافة الإلكترونية هي القبلة الأولى لأغلب المعلنين، وهو ما أثر على مصدر من مصادر الدخل لتلك الصحف.

طال التأثير الأكبر الصحافة الورقية القومية التي تكبدت خسائر تسببت في تراكم الديون التي تجاوزت الـ٢٠ مليار جنيه[٣]، وذلك بسبب انصراف القراء عنها لما تقدمه من محتوى صحفي تقليدي غير جاذب للقراء. بالإضافة إلى انصراف الكثير من المعلنين عنها وتوجههم للفضاء الإلكتروني، فضلا عن ارتفاع سعر النسخ الورقية بسبب تعويم الجنيه. كما تواجه الصحافة الإلكترونية أزمة مالية تتلخص في انصراف المستثمرين عنها، وتراجعهم في دعمها المادي، وذلك بسبب أزمة الحجب التي أصبحت تطارد أغلب المواقع الصحفية.

وبالرغم من أن الدستور المصري في مادته الـ ٧٠ نص على أن: «حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائط الإعلام الرقمي». إلا أن الصحافة المصرية تقع تحت مقصلة الصوت الواحد، وذلك بسبب سيطرة رأس المال التي تعاني منها الصحافة المصرية منذ سنوات والتي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة.

وبخلاف الصحافة القومية التي تقع تحت سيطرة الدولة كاملة. نجد أن الصحافة الخاصة- سواء الورقية منها أو الإلكترونية- تقع تحت سيطرة عدد من رجال الأعمال الذين أحكموا قبضتهم على سياستها التحريرية. ما يجعل هناك ضرورة ملحة للخروج من دائرة رأس المال والسلطة والبحث عن نمط آخر يسمح بتقديم صحافة حرة مهنية تحترم الرأي العام وتعمل لصالح المجتمع المصري.

ولتحقيق معادلة الخروج من الأزمة المالية وتقديم صحافة حرة غير خاضعة لسيطرة رأس المال أو سلطة الدولة. لجأت بعض المؤسسات الصحفية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية إلى نمط جديد من أنماط التمويل، وهو التمويل التشاركي الذي تعد استقلالية السياسة التحريرية من أهم مميزاته، كما أنه يساعد على خلق بيئة عمل تسمح بالمحاسبة وتؤكد على المهنية.

3 تخطت ٢٠ مليار جنيه.. مصادر تكشف أسباب ديون المؤسسات الصحفية القومية

ثالثا : الأزمات المالية التي تواجه الصحافة في مصر

أ- الأزمة المالية في الصحافة الورقية

مع انتشار الهواتف المحمولة واتساع رقعة مستخدمي الانترنت، وجه معظم القراء أنظارهم نحو الصحافة الإلكترونية بدلا من الورقية، نظرا لسهولة الوصول للمواقع الإخبارية الإلكترونية دون تحمل أعباء تكاليف الجرائد الورقية خصوصا مع ارتفاع أسعارها خلال السنوات الماضية. الأمر الذي جعل السوق المحلي يشهد تراجعا في مبيعات الجرائد الورقية[٤].

وتواجه الصحافة المكتوبة أزمة مالية طاحنة، أجبرت بعضهم على إنهاء التجربة الورقية والاكتفاء بالإلكترونية. فيما توجه بعضها الآخر لتقليل الأعداد المطبوعة، كما لجأ أخرون إلى خفض الرواتب وتقليص العمالة داخل المؤسسة الصحفية.

فعلى سبيل المثال، لجأت عدد من الصحف الخاصة المصرية مثل «المصري اليوم»[٥] و«االتحرير»[٦] و«الشروق» إلى تقليص العمالة وخفض رواتب الصحفيين.

وبرزت عدد من مسببات الأزمات المالية التي واجهت الصحف الورقية خلال السنوات الماضية، والتي منها ارتفاع تكلفة الطباعة والخامات بسبب التضخم وارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه بعد قرار تحرير سعر الصرف. لذلك اضطرت الصحف إلى زيادة سعر النسخة الورقية، مما أدى إلى انخفاض نسب التوزيع مع تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر.

وكمثال على ذلك، تراجع ما تطبعه صحيفة «الأهرام » يوميا إلى قرابة ١٨٠ ألف نسخة، توزع منهم ١٤٠ ألف نسخة تقريبا. ويرتفع المطبوع من الإصدار الأسبوعي يوم الجمعة، إلى ٢٢٠ ألف نسخة، ويبلغ نسبة المرتجع (النسخ الغير مباعة) ٢٥٪. حسبما أعلنت مصادر بمؤسسة الأهرام للطبع والنشر والتوزيع[٧].

كما شهد عائد الإعلانات للصحافة الورقية تراجعا شديدا بعدما توجه معظم المعلنين إلى الصحافة الإلكترونية لما تتميز به من انخفاض التكلفة المادية، والقدرة على الوصول لأكبر عدد من المتابعين بغية تسويق منتجاتهم. كل هذه الأسباب المذكورة دفعت إلى تراكم الديون على المؤسسات الصحفية القومية حتى وصلت إلى مبلغ ٢٠ مليار جنيه.

بالإضافة إل الأسباب السابقة، أدى ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وتزايد المنصات الإعلامية الرقمية إلى انصراف قطاع كبير من القراء- وهو قطاع الشباب- الذي تبلغ نسبته في مصر ٦٥٪عن التعامل مع الصحف الورقية والاتجاه إلى مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية. جدير بالذكر، أن عدد متابعي الصحف

4 موزعو الصحف يؤكدون تراجع المبيعات
5 الصحف الخاصة تواجه أزمة مصير
6 مجلس "الصحفيين" يبحث اعتصام صحفيي التحرير
7 رغم الأزمات.. الصحافة الورقية في مصر تصارع من أجل البقاء

الورقية على مستوى العالم يبلغ ٢ مليار و٧٠٠ مليون، فيما يبلغ عدد متابعي الصحافة الإلكترونية قرابة ٣ مليار و٢٠٠ مليون شخص[٨].

وكان لجائحة كورونا أثرها السلبي على الصحافة المطبوعة والإلكترونية على مستوى العالم. وهو ما حدث للصحافة المحلية في مختلف ولايات دولة أستراليا، حيث سجلت جمعية الصحافة الأسترالية إغلاق ٧٠ جريدة ورقية حول البلاد خلال الأشهر الأخيرة تزامنا مع انتشار فيروس كورونا، وذلك بسبب تراجع سوق الإعلانات والاكتفاء بالإعلان عن طريق الإصدارات الإلكترونية، بعد أن توقفت المزادات وأشغال المقاولات والمطاعم الممولة للإعلانات.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، خسرت الصحف الورقية قيمة الإعلانات بنسبة تتراوح ما بين ٣٠٪ و٦٠٪ منذ انتشار كورونا. فقد قامت جريدة «تامبا باي تايمز» بالتحول لصحيفة شبه أسبوعية بطبعتين كل أسبوع بعد خسارتها مليون دولار من الإعلانات منذ انتشار كورونا.

وقامت مجلة «سترينجر» فى سياتل بالتوقف عن الطباعة الورقية وفصل ١٨ موظف لديها. كما قامت كلا من صحيفتي «تايمز بيكايون» و«ذا أدفكيتس» بتصفية ١٠٪ من العمالة وإلغاء ٤ طبعات من الطبعات اليومية فى الأسبوع[٩].

على هذا النحو لم تسلم الصحافة الورقية المصرية من تداعيات أزمة كورونا، حيث تراجعت الإيرادات الإعلانية لمؤسسة الأهرام بـ٧٥٪ من الاجمالى، بالإضافة إلى تأثر التوزيع بمسألة الحركة المحدودة. وبشكل عام تراجعت إيرادات الإعلانات للصحف الورقية بمتوسط ٢٥٪، بالإضافة إلى تراجع نسب التحصيل مع سعي المؤسسات المعلنة إلى الاحتفاظ بالسيولة لديها[١٠].

ب- الأزمات المالية في الصحافة الالكترونية

حالة التراجع التي شهدتها الصحافة الورقية أثرت تأثيرا إيجابيا على مثيلتها الإلكترونية التي شهدت حالة من الانتعاش خلال السنوات الأخيرة الماضية. فقد توجهت الصحف العالمية إلى الاهتمام بإنشاء مواقعها الالكترونية، وكذلك اهتمت بتطوير المحتوى الصحفي الذي يتم تقديمه من خلال هذا النوع من الصحافة الذي غزا العالم في مطلع التسعينيات من القرن العشرين.

لم تكن الصحافة المحلية منفصلة عن مثيلتها العالمية، فقد تأثرت الصحافة المصرية الورقية بظهور الإلكترونية التي لفتت الانتباه وأخذت نصيبا كبيرا من الاهتمام، جاء على حساب الصحافة الورقية التي أصابها الكثير من الأمراض التي تم ذكرها سابقا.

أما الصحافة الإلكترونية فقد لحقت بالورقية أيضا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وذلك مع الحملة الواسعة التي شنتها الحكومة المصرية على تلك المواقع. حيث قامت بحجب مايقرب من ٦٢٨ موقعا من بينهم ٢١ موقعا صحفيا وإعلاميا، الأمر الذي كان له تأثيرا اقتصاديا مجحفا على تلك المواقع والعاملين فيها[١١].

عمل ذلك التأثر الاقتصادي على خلق بيئة طاردة للاستثمار والشراكة وضخ الأموال داخل المواقع الإلكترونية، ما أثر بالسلب على استمرار تلك المواقع. وتوجه البعض إلى إعلان توقف البث وغلق الموقع

8 كورونا تخرج الصحافة الورقية من عباءة التاريخ
9 كورونا.. مسمار أخير بنعش الصحافة الورقية وفرصة ذهبية للإلكترونية
10 هل تأثرت الصحافة الورقية بأزمة كورونا
11 منظمتان مصريتان تطلقان حملة دولية لرفع الحجب عن المواقع الإلكترونية

بسبب طول مدة الحجب كما حدث في موقع التحرير الإخباري[١٢].

رابعا: أزمة التمويل في المؤسسات الصحفية الورقية والإلكترونية

أ- أزمة تمويل الصحف الورقية القومية

رفعت الحكومة المصرية يدها عن دعم الصحف القومية، وهو ما جعلها تعاني من أزمة مالية طاحنة حيث قامت الدولة بتخفيض الدعم المقدم للمؤسسات القومية إلى الثلث في عام ٢٠١٩، استعدادا لتوقف الدعم المالي نهائيا خلال الثلاث سنوات المقبلة. كما أشارت الدولة خلال خطتها التي وصفتها بـ» الإصلاحية لإنقاذ الصحافة القومية الورقية» بالتوجه نحو دمج المؤسسات القومية لتقليل عددهم، واستثمار أصول تلك المؤسسات[١٣].

ب- أزمة تمويل الصحف الورقية الخاصة

لم تستطع الصحافة الورقية الخاصة تقديم الجديد والمميز للقاريء المصري، حيث أصبحت تتبنى طريق صحافة الصوت الواحد ما ساهم في تزايد عزوف القراء عنها، والتوجه إلى المحتوى الرقمي. الأمر الذي ألقي بظلاله على المؤسسات الصحفية الخاصة التي لجأت إلى تخفيض الرواتب والفصل التعسفي بسبب أزماتها المالية.

كان من ضمن ضحايا هذه الأزمة صحيفة «المصري اليوم» اليومية التي كانت قاطرة الصحافة الخاصة في مصر ويملكها عدد من رجال الأعمال، حيث قامت بتسريح عددا من الصحفيين الصحفيين العاملين فيها نتيجة الخسائر المالية الكبيرة التي تتكبَّدها.

كما توقفت النسخة الورقية لصحيفة «التحرير» عن الصدور؛ حيث أعلن مالكها الاكتفاء فقط بالموقع الإلكتروني للصحيفة، وذلك بسبب الخسائر المالية الضخمة التي تتكبدها الجريدة نتيجة تراجع عائد الإعلانات وتدني التوزيع، وقُدِّرت هذه الخسائر بنحو ٥٠ مليون جنيه[١٤].

ج- الصحافة الإلكترونية

كان لموجة حجب المواقع الإلكترونية التي بدأت منذ عام ٢٠١٧ تأثيرا كبيرا على هذه المواقع أعاقها عن الاستمرار. فلم يؤثر الحجب على نسبة المشاهدات والإعلانات وحسب، لكنه أثر أيضا على المساعدات المالية ومستقبل الاستثمار في تلك المواقع الصحفية، مما منعها من التطور وبالتالي من تقديم محتوى صحفي جديد وجذاب.

12 جريدة التحرير تعلن إغلاقها بعد طول مدة الحجب

13 كرم جبر: الحكومة خفضت دعم الصحف القومية للثلث.. ويجب استثمار أصولها.

14 كتاب الصحافة الخاصة.. انقلاب في بلاط صاحبة الجلالة... للدكتور فتحي حسين عامر عام ٢٠١٩

استمرار الحكومة في حجب المواقع الصحفية، جعلت الصحافة الإلكترونية مناخ طارد للاستثمار وضخ الأموال، فمن سيقوم باستثمار أموال لن تأتي بثمارها في تجربة محكوم عليها بالفشل. هذا ما رأه محمد الصبان رئيس مجلس إدارة جريدة التحرير التي أعلنت إغلاقها في إبريل من عام ٢٠١٨ بسبب الحجب.

ويضيف: «إن الحجب ساهم بشكل كبير في غلق بعض المواقع الصحفية الإلكترونية المستقلة والتي تغرد خارج سرب الصوت الواحد، لأن الحجب أثر تأثيرا سلبيا داخل هذه المواقع ما تسبب في خسارة مالية كبيرة، بسبب انخفاض المشاهدات، وتوقف الاعلانات، وبالتالي توقف أي دعم مالي سواء عن طريق الشراكة أو طرح أسهم للبيع لأن الموقع أصبح محكوم عليه بالفشل والخسارة ما أثر على دعم المستثمرين».

وعلى سبيل المثال، خالد البلشي رئيس تحرير موقع درب- الذي حُجب مؤخرا والصادرة عن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، والمتخصص في تغطية القضايا السياسية والاجتماعية- واجه انخفاضاً حاداً في معدلات القراءة بعد الحجب، حيث أوضح رئيس التحرير خالد البلشي أن الموقع كان من قبل يشهد ٩٠ ألف زائر وحيد في المتوسط خلال مدة زمنية معينة، أما الآن فيعاني الموقع من انخفاض شديد جدا في عدد المشاهدات نتيجة عدم قدرة المواطنين على الدخول إلى الموقع بسبب الحجب.

خامسا:عن التمويل التشاركي وأنواعه

يعد التمويل الجماعي أو التشاركي، وفقا للتعريف الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠١٣ هو: «وسيلة ممكنة عبر الإنترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال – تتراوح قيمتها عادة من حوالي ألف دولار إلى مليون دولار، في شكل تبرعات و استثمارات من عدة أفراد.

أما التعريف الصادر عن المنظمة الدولية لهيئات سوق المال عام ٢٠١٤ فهو: « استخدام مبالغ صغيرة من المال، يتم الحصول عليها من عدد كبير من الأفراد أو المنظمات، لجمع الأموال لمشروع أو تمويل احتياجات أخرى من خلال منصات قائمة على الإنترنت».

أما المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي لأسواق المال فقد عرفت عام ٢٠١٦ مصطلح «التمويل الجماعي أو التشاركي» بأنه: «دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الأموال لمشروع محدد، من خلال منصات التمويل الجماعي عبر مواقع إلكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات والجمهور، بحيث يمكن تقديم تعهدات مالية وجمعها من خلال المنصة"[١٥].

١- أنواع التمويل التشاركي

للتمويل التشاركي أنواعا وأشكالا كثيرة تساهم في خلق بيئة من الاستثمار بطرق أبسط عن غيرها من التمويلات، نذكر من بين هذه الأشكال.

أ- التمويل التشاركي القائم على التبرع

هذا النوع من التمويل التشاركي الأكثر شيوعا، حيث أنه قائم على التبرعات، وهو ببساطة طلب تبرع صغير من عدد كبير من الأشخاص لجمع الأموال من أجل الشيء المستهدف. ويمكن للقائمين على المؤسسة الصحفية استخدام الحملات الترويجية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كوسيلة لزيادة الوعي وتشجيع المتبرعين.

على سبيل المثال، أدرجت «الجارديان» برنامجا للعضوية. ورغم أن «ذي كوريسبندنت» تجني المال من الاشتراكات والدفع عبر الإنترنت، فإن الموقع قد أُطلق مع عملية تمويل من الجمهور جامعا نحو ١,٧ مليون دولار أميركي (١,٢ مليون جنيه استرليني) سامحا لها بدفع رواتب الصحفيين.

ب- التمويل التشاركي القائم على المكافأة

التمويل المستند إلى المكافآت هو نوع آخر شائع من التمويل التشاركي، وعادة ما يستخدم لجمع الأموال لشركة ناشئة جديدة أو مؤسسة جديدة تقدم منتجًا أو خدمة.

من خلال التمويل الجماعي المستند إلى المكافآت، يمكن للمانحين كسب مكافآت بناءً على المبلغ الذي يتبرعون به. تشمل المكافآت الشائعة العناصر المصنوعة يدويًا أو الجوائز التي تتبرع بها الشركات الشريكة أو المنتجات أو الخدمات المجانية التي يقدمها منظم جمع التبرعات.

ج- التمويل التشاركي لحقوق الملكية

يُعرف أيضًا باسم الاستثمار التشاركي، والتمويل التشاركي الاستثماري، ويعتبر التمويل الجماعي من الأسهم هو الأفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسعى إلى الحصول على قدر كبير من رأس المال لإطلاق أو تنمية أعمالها.

ويحدث تمويل الأسهم الجماعي عن طريق التبرعات، حيث يحصل المتبرعون على نسبة ملكية في الشركة. تختلف هذه النسبة اعتمادًا على النشاط التجاري، ويمكن أن تكون طريقة لجمع الأموال بسرعة دون معاناة بعيدا عن القروض التجارية التقليدية[١٦].

16 The Five Types Of Crowdfunding Models Explained

سادسا: مميزات ومعوقات تطبيق التمويل التشاركي

١- مميزات التمويل التشاركي في المؤسسات الصحفية

أ- الاستقلالية التحريرية

نص الدستور المصري[١٧] الصادر عام ٢٠١٤ على استقلال المؤسسات الصحفية بما يكفل الحيادية، ومن أهم شروط الحصول على صحافة حرة هو استقلال رأس المال. قيام مؤسسات صحفية عن طريق التمويل التشاركي سيساهم بشكل كبير في استقلال السياسية التحريرية لتلك المؤسسات، ما قد يساهم في تقديم خدمات إخبارية مميزة تخدم أهداف المجتمع، وتعمل على جذب القراء، وكسر حاجز الصوت الواحد، نظرا لعدم ارتباط السياسة التحريرية للمؤسسة بأهداف رجال الأعمال أو الدولة.

في هذا الصدد قال الكاتب الصحفي «ياسر عبد العزيز» في مقاله بعنوان «رجال الأعمال وتمويل الإعلام»: «أنه يجب أن نشجع على الاستثمار فى مجال الإعلام، بالشكل الذى يضمن اتساع المنظومة الإعلامية الوطنية ووفائها بمتطلبات الجمهور. وعلينا فى غضون ذلك أن نضع القواعد ونرسي الآليات التى يمكن من خلالها محاربة الاحتكار والتركيز الضار للملكية، وإقامة نظام شفاف للتثبت من أنماط الملكية وبيانات التمويل، وتطوير إطار للتنظيم الذاتي يمكنه رصد انحيازات وسائل الإعلام وتجاوزاتها جراء التحكم الضار للمالكين في خطها التحريري»[١٨].

ما يعني أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحرية الإعلامية وبين نمط الملكية السائد في وسائل الإعلام، فكلما اتسع نمط الملكية العامة أو الحكومية لوسائل الإعلام – نقصت مساحة الحرية في هذه الوسائل، وكلما اتسع نمط الملكية الفردية لتلك الوسائل – كلما زادت مساحة الحرية فيها.

ب- المهنية والمحاسبة

إن استقلال الصحف ووسائل الإعلام يفتح الباب أمام تقديم صحافة تحترم المواطنين، ولا تنحاز سوى للحقيقة والمواطن، ويرى خبراء أن تحقيق المهنية والتي تعتبر ركيزة أساسية لمهنة الصحافة لا يحدث إلا إذا تحررت المهنة من تحكم رأس المال وخروجها خارج دائرة الربحية.

كما يرون أن استقلال وسائل الإعلام يعني قدرة تلك الوسائل على توصيل المعلومات إلى الجماهير وأن تعكس الآراء المختلفة في المجتمع بدون تحيز مع الالتزام بالموضوعية والعدالة في التناول بما يخضعها للمساءلة، وكفاءتها تعني عدم خضوعها لأية تحكمات من قبل أي مجموعة منفردة أو مركزة لأصحاب

17 المادة ٧٢ من الدستور المصري:"تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص فى مخاطبة الرأى العام".

18 رجال الأعمال وتمويل الإعلام

المصالح يمكن أن يتسبب في إعاقة قدرتها على أن تكون قوة للتغيير وإخضاع الناس للمساءلة.

وجود مؤسسات صحفية غير خاضعة للسيطرة الحكومية أو سيطرة رأس المال، يساهم في خلق بيئة عمل تستطيع تفعيل ميثاق الشرف الصحفي خاصة في القضايا الخلافية المهنية والسلوكية، والعناية بالأجيال الشابة من الصحفيين من مختلف النواحي التدريبية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية[١٩].

٢- معوقات تطبيق التمويل التشاركي في المؤسسات الصحفية

أ- الإطار القانوني لتطبيق التمويل التشاركي (جوانب الإتاحة والقصور)

أقر الدستور المصري المساواة بين الأفراد الطبيعيين والشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة في تملك الصحف، حيث نصت المادة ٧٠ على أنه: «حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائط الإعلام الرقمي. وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي والمرئي والصحف الإلكترونية».

واشترط قانون تنظيم الصحافة والإعلام في مادته ٥١: «في مالك الوسيلة إعلامية تزاول البث أو إعادة البث المسموع أو المرئي، أوالالكترونى على شبكة المعلومات الدولية الإعلامية أن يتخذ شكل شركة من فرد واحد أو عدة أفراد أو مؤسسات».

بينما حظرت المادة (٢٥) من قانون تنظيم الصحافة والإعلام[٢٠] قبول الصحيفة تبرعات أو إعانات سواء منجهة محلية أو أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. أغفلت هذه المادة الباب أمام الصحفيين المستقلين الذين يطمحون في تأسيس موقع أو جريدة عن طريق نمط التمويل التشاركي.

في نفس الوقت لم يشمل الحظر الوارد بالمادة السابقة الشركات والمؤسسات الصحفية، حيث يمكنها جمع وتلقي التبرعات، ولكنها تخضع في ممارساتها للنشاط لمراقبة المجلس الأعلى للإعلام وفقا للمادة ٧١ من قانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨. وقد أقرت اللائحة التنفيذية[٢١] في مادتها رقم ١٨ آلية متابعة المجلس الأعلى للصحافة والإعلام لميزانيات الوسائل الاعلامية والمواقع الإلكترونية.

وكان من المنتظر إقرار قانون لتنظيم عمليات التمويل الجماعي عبر المنصات الإلكتروني هذا العام وفقا لما كشفته قيادات الهيئة العامة للرقابة المالية، خلال تصريحات صحفية في العام الماضي، لكن حتى الآن لم يصدر القانون رغم انتهاء الدورة البرلمانية[٢٢].

أيضا، نصت المادة (٢٦) من قانون الجمعيات الأهلية ١٤٩ لسنة ٢٠١٩[٢٣]: " على كل من وجه الدعوة للجمهور لجمع التبرعات النقدية والعينية بخلاف مؤسسات المجتمع الأهلي أن يخطر الجهة الإدارية خلال

19 كتاب الصحافة الاستقصائية وصناعة القرار السياسي: دراسة في المدخل الرقابي لوسائل الإعلام للدكتور عبد الباقي عيسى.. صدر عام ٢٠١٤

20 قانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم الصحافة والإعلام

21 اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصحافة والإعلام

22 الرقابة المالية تدرس اصدار قانون للتمويل الجماعي

23 الجريدة الرسمية تنشر قانون ممارسة تنظيم العمل الأهلي

ثلاثة أيام عمل على الأكثر من تاريخ توجيه الدعوة وتوضيح الغرض من تلك الدعوة، ولا يجوز التصرف في التبرعات الناتجة عن تلك الدعوة إلا بعد الحصول على تصريح بذلك من الجهة الادارية وموافاتها ببيان إجمالي بما تمجمعه من تبرعات وأوجه ومستندات الصرف وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والإجراءات والشروط المتطلبة للتصريح بجمع التبرعات بصورها المختلفة».

وضعت تلك المادة مجموعة من القيود فيما يخص جمع التبرعات واستخدام نمط التمويل التشاركي لإصدارصحيفة. وجاءت هذه القيود عامة على جميع الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية حال توجيههم دعوة لجمع التبرعات مستثنى منها الجمعيات الأهلية، حيث تم وضع أحكام خاصة بها بموجب نص المادة ٢٨ من القانون نفسه.

وقيدت المادة جمع التبرعات باللجوء إلى الجهة المختصة والحصول على تصريح عند توجيه الدعوة لجمع الأموال، بالإضافة إلى قيد آخر وهو الحصول على تصريح في التصرف في الأموال التي تم جمعها، ما يعني احتمالية التدخل في السياسة التحريرية للصحيفة التي تتخذ من نمط التمويل التشاركي وسيلة لتمويلها، وهو ما قد يصبح قيدا على مبدأ الاستقلالية الذي يوفره هذا النمط من التمويل.

لكن بالرغم من ذلك فقد ركزت تلك المادة على شكل واحد من أشكال الحصول على أموال التبرعات. لكن هناك أوجه أخرى من الممكن الاستعانة بها في التمويل التشاركي لتفادي العراقيل التي تضعها هذه المادة، مثل برامج العضوية والاشتراكات وإقامة بعض الأنشطة وبيع بعض المنتجات بأسعار رمزية من خلالها.

ب- معوقات مالية

يشترط فى تأسيس الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة إيداع في أحد البنوك المرخص لها في مصر، مبلغ ستة ملايين جنيه إذا كانت الصحيفة يومية، ومليوني جنيه إذا كانت أسبوعية، ومليون جنيه إذا كانت شهرية أو إقليمية يومية، وأربعمائة ألف جنيه إذا كانت إقليمية أسبوعية، ومائتى ألف جنيه إذا كانت إقليمية شهرية، وفى حالة الصحف الإلكترونية يكون رأسمالها مائة ألف جنيه، على أن يودع نصف هذه المبالغ فى ذات البنوك سالفة الذكر قبل بدء إجراءات تأسيس الصحيفة، ولمدة سنة، للإنفاق على أعمالها ولسداد حقوق العاملين فيها في حال توقفها عن الصدور، وفي هذه الحالة تكون الأولوية لسداد حقوق العاملين عن غيرها .

ويشترط في الصحف التي تصدرها الأشخاص الطبيعية أن يودع مالكوها، قبل إصدار الصحيفة، أحد البنوك العاملة في مصر ذات المبالغ المنصوص عليها في الفقرة السابقة، ولذات أغراضها، وذلك تبعا لدورية صدور الصحيفة، ويستكمل إيداع المبلغ المطلوب الكامل قبل إصدار الصحيفة[٢٤].

وبالنظر إلى القيم المالية المذكورة وفقا لقانون تنظيم الصحافة والإعلام لإنشاء الصحف الورقية والإلكترونية، فإنها مرتفعة للدرجة التي يمكن أن تتسبب في صعوبة جمع تلك المبالغ لإنشاء الصحف، وهو ما يجعل هناك ضرورة ملحة في خفض القيم المالية حتى تفتح المجال أمام الراغبين في تملك الصحف سواء الورقية أو الالكترونية.

24 تعرف على شروط تأسيس الصحف الصادرة عن الأشخاص الاعتبارية

ج- معوقات إدارية «شرط الإخطار الكتابي»

وفقا للمادة ٤٦ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام، فقد شمل الإخطار الكتابي المقدم للمجلس الأعلى للإعلام لإشهار الصحيفة على «اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الصحيفة، واسم الصحيفة ودوريتها، واللغة التي تنشر بها، وسياستها التحريرية وهيكلها التحريري، وميزانيتها ومصادر تمويلها».

كما نصت المادة ٥١ من القانون ذاته على عقوبة الحبس أو الغرامة على الممثل القانوني للصحيفة حال عدم إعلانه بأي تغيرات قد تطرأ على البيانات التي يتضمنها الإخطار بعد صدور الترخيص " قبل حدوثه "بخمسة عشر يوما". وهو ما يضع قيدا تعسفيا على التوسع في نمط الملكية للصحف بنوعيها.

سابعا: إطلالة على بعض التجارب الدولية في التمويل الجماعي للمؤسسات الصحفية

لجأت صحيفة (الجارديان البريطانية) للتمويل الجماعي خلال السنوات القليلة الماضية. استخدم القائمون على الصحيفة نصا مثبتا على كل صفحات الموقع، تطلب فيه الجريدة من قرائها التبرع من أجل المساهمة في ضمان مستقبلها.

وقد نجحت الصحيفة البريطانية في الاعتماد على هذه التبرعات كمصدر مهم للدخل، كما دخلت في شراكة مع موقع التمويل الجماعي «Kickstarter» لتقديم نفسها للمتبرعين عبر منصته الشهيرة.

أما صحيفة «Chattanooga Times Free Press» الأمريكية، اعتمدت مؤخرا على تنظيم الفعاليات كمصدر رئيس لإيراداتها. وبدأت الصحيفة تجربتها قبل أعوام قليلة، ووضعت شعارها على الندوات والمؤتمرات والمهرجانات والمعارض التجارية و المسابقات ومعارض التوظيف، و روجت لها داخليًا وخارجيًا، ونظمتها بشكل جيد، الأمر الذي ساهم في جمع ملايين الدولارات للصحيفة.

الأمر نفسه قامت به صحيفة «واشنطن بوست» حيث قامت بتنظيم العديد من الفعاليات والاعتماد عليها كمصدر لزيادة الإيرادات. وفي هذا السياق، يرى «Nasr ulHadi»، المؤسس المشارك لمؤسسة «PROTO» أن على وسائل الإعلام الإعتماد على فعالياتها كمصدر للإيرادات، وأن هناك العديد من التجارب الناجحة[٢٥].

كما استطاعت صحيفة «THE TORCH» الرقمية والمطبوعة والتي تصدر من جامعة «سانت جون» في نيويورك ولديها ما يقرب من ١٠٠ عام من الخبرة كصحيفة مطبوعة أن تستمر رغم الأزمات المالية التي واجهتها.

فقد مر العاملون بتلك الصحيفة بأوقات عصيبة واحتياجات مالية كثيرة. بعد وصول العصر الرقمي، ولا تزال هذه الصحيفة تكافح من أجل البقاء لتقديم محتواها الصحفي للطلاب المترددين على الحرم الجامعي.

حيث قامت الصحيفة بعمل حملة لجمع التبرعات وتمكنوا من جمع أكثر من ٤١٩٠ دولارًا أمريكيًا بفضل مساعدة العديد من الطلاب والمعلمين وغيرهم. استخدمت الأموال المحصلة بشكل أساسي لسداد الديون والحفاظ على نشاط الصحيفة[٢٦].

25 مصادر للتمويل لمساعدة المؤسسات الصحفية على تخطي الأزمة المالية عقب الجائحة6

26 NEWSPAPERS AND CROWDFUNDING

ثامنا: الخاتمة والتوصيات

يتوجه المركز الإقليمي للحقوق والحريات بإصدار مجموعة من التوصيات إلى صناع القرار والقائمين على إدارة الشأن الصحفي في مصر، بضرورة إعادة النظر في وضع الصحافة المصرية والإعلام والعمل على النهوض بهما، والتي تضع أمر حتميا في ضرورة إعادة النظر في بعض الخطوات التي اتخذت ضد الصحافة المصرية مؤخرا ومنها قرارات الحجب ومصادرة حرية الرأى وبعض التشريعات المقيدة لتقديم صحافة مستقلة كما أقر الدستور المصري. من هذا المنطلق، خرجت الورقة بمجموعة من التوصيات من شأنها تعديل هذا وضع الصحافة المصرية.

أ- تنظيم تشريعي للتمويل التشاركي

ينبغي على السلطة التشريعية السرعة في إصدار لوائح تنظيمية للتمويل التشاركي كآلية لتمويل الصحف، وذلك من خلال سن قانون منظم للتمويل التشاركي، والذي كان ينبغي أن يصدر خلال العام الماضي لكنه لم يصدر دون أسباب واضحة.

ب- إعادة النظر في القيمة المالية المقررة لتسجيل الصحف

ينبغي على المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام إعادة النظر في القيمة المالية المقررة لتملك الصحف الورقية والإلكترونية، حتى يساهم الأمر في خروج الصحافة من دائرة سيطرة رجال الأعمال، كما يسهل جمع المبلغ المقرر (بعد تخفيضه) من خلال منصات التمويل التشاركي والإعلان والدعاية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ج- إعادة النظر في شروط الإخطار الكتابي

ينبغي على المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام إعادة النظر في شروط الإخطار الكتابي، وتسهيل الشروط الموضوعة مما يساهم في توسيع نمط الملكية وخروجها من دائرة سيطرة رجال الأعمال.

د- توصيات بإعادة النظر في قرارات الحجب

ينبغي على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والصحافة العمل على سياسات تدعم جهود الصحافة المستقلة بدلاً من الحجب الذي تسبب في غلق وتوقف بعض المواقع الإلكترونية، حيث إن العدول عن حجب المواقع الصحفية سيساهم في تقديم محتوى صحفي متنوع وجاذب للقراء والمعلنيين، ما يعني جذب الاستثمار ودفع المواطنين للمشاركة في تمويل المواقع الصحفية مما يساعدها على الاستمرار.